مجلة المعجمية - تونس

ع 12-13

1997

الصيغميّـــة المعجميّـــة

بحث : ابراهيم بن مراد

1 - تقـــديـــم :

ننطلق في بحثنا هذا من تقسيم علم الصرف إلى فرعين كبيرين (1) :

(1) علم الصرف الاشتقاقي (Morphologie dérivationnelle)، وهو من مكونات النظرية المعجمية لانّ مجال بحثه الوحدات الصرفية المعجمية (Morphèmes lexicaux) سواء كانت وحدات تامة، وهي المنتمية إلى المقولات المعجمية التامّة الأربع، أي الاسم والفعل والصفة والظرف، أو كانت وحدات غير تامة، وهي المنتمية إلى مقولة «الأداة». وهذا الفرع من علم الصرف يبحث :

(أ) في بنية الوحدة المعجمية ؛

(ب) في قواعد توليد الوحدات المعجمية توليدا صرفيا.

(2) والفرع الثاني من علم الصرف هو علم التصريف (Morphologie flexionnelle)، وهو من مكونات النظرية النحوية لأنه في نظرنا من توابع علم التركيب (Syntaxe). فإنّ مجال بحثه الوحدات المعجمية في حال تصريفها إذا كانت مستعملة في الجملة، أي إذا أضيفت إليها الزوائد التصريفية (Affixes flexionnels). وهذه الزوائد تختلف من حيث الوظيفة عن الزوائد الاشتقاقية (Affixes dérivationnels) التي تنتمي إلى علم الصرف الاشتقاقي وتؤدي وظيفة معجمية لأنها تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى منها. وأما الزوائد التصريفيّة فتضاف إلى الجذوع القائمة

(1) ينظر حول الفرق بين علم الصرف الاشتقاقي وعلم التصريف : S. Anderson : Morphological theory, pp. 167-180; Idem : A-Morphous morphology, pp. 218-220. ؛ ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 40 - 44.

في الاستعمال اللغوي - باعتبارها وحدات معجميّة- للدلالة على المقولات التصريفية (Catégories flexionnelles) مثل مقولة الجنس ومقولة العدد ومقولة الشخص ومقولة الزمن، وهي مقولات نحوية. ويلاحظ إذن أن وظيفة الزيادة في التصريف وظيفة نحوية، بخلاف وظيفة الزيادة في الصرف فهي وظيفة معجمية (2).

وإذن فإن بحثنا يعنى بعلم الصرف الاشتقاقي الذي نسميه أيضا علم الصرف المعجمي (Morphologie lexicale)، وقد خصصناه لبحث البنية، أي للبنية الداخلية (Sturcture interne) في المفردة. وهذا المبحث نفسه يتفرع حسب اللغات القريبة منا إلى فرعين :

(1) الاول نسميه «الصّرفميّة» ؛

(2) والثاني نسمية «الصيغميّة».

2 - في الصرفميّـــــة :

ومصطلح «الصّرفميّة» مشتق من «الصرفم» (Morphème)، وهو «الوحدة الصرفية». فالصرفمية إذن هي البحث في شكل الوحدة المعجمية من حيث هي بنية (Structure) ذات تكوين صرفمي (morphématique)، أي من حيث العناصر الصرفية الدنيا التي تكونها، وبنية المفردة الداخلية تكون إمّا سلسلية (Structure concaténative) وإمّا غير سلسلية (Structure non-concaténative)، والبنية السلسلية بنية غير مقيدة تقييدا صارما لأنها تنتج في اللغة عن عملية تحويل خارجي (Transformation externe) تبنى المفردة بمقتضاه بناء سلسليا بأن تتابع الصرافم (Morphèmes) تتابعا غير مقيد بأن تزاد إلى الأسّ (Radical) - الذي يمثل منطلق تكوّن المفردة - الزوائد الصرفية الاشتقاقية، أي السوابق (Préfixes) واللواحق (Suffixes)، زيادة غير مقيدة بقانون صارم. ولذلك فإن الأس الواحد تزاد إليه السابقة فيتولد الجذع الأول، ثم تزاد إلى هذا الجذع لاحقة فيتولد الجذع

(2) كثيرا ما يقع الخلط بين الزوائد الصرفية والزوائد التصريفية والأدوات، فإن الأدوات قد تكون حروفا تضاف إلى المفردة فتؤدّي وظائف نحوية أيضا، مثل حرف العطف [ف] وحرف الجر [ب] وحرف الاستقبال [س]، وكذلك الزوائد التصريفية مثل [ي] في «يكتُبُ» و [ت] في «كَتَبَتْ» و [ن] في «كَتَبْنَ» و [ـان] في «كَاتِبَان»، فإنها تضاف الى الفعل والاسم والصّفة فتؤدي وظيفة نحويّة. ينظر نقدنا لضرب من هذا الخلط في «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 43-44.

الثاني، ثم تزاد إلى هذا الجذع لاحقة أخرى فيتولد الجذع الثالث، وقد يولد من الجذع الثالث رابع، ومن الرابع خامس. وهذا يجعل المفردة من حيث الطول غير مقيدة بحدود دقيقة (3)، ويجعل بنيتها سلسلة متعددة الحلقات التي تمثلها الصرافم، أو العناصر الصرفمية. وهذا النوع من البنية نجده بكثرة في اللغات الهندية الاوروبية.

ونستدل على ذلك بالمثالين التاليين من الفرنسية :

(1) س :	Form.
ج 1 :	Former
ج 2 :	Informer
ج 3 :	Désinformer
(2) س :	Ven.
ج 1 :	Venir
ج 2 :	Devenir
ج 3 :	Redevenir

ويلاحظ أن هذا النموذج قابل لأن تطبق عليه قاعدة :

س ← ج 1 ← ج 2 ← ح 3،

حيث ترمز (س) إلى الاس، و (ج 1) إلى الجذع الأول، و(ج 2) إلى الجذع الثاني، و(ج 3) إلى الجذع الثالث. بل إن القاعدة قد تتوسع فتتجاوز (ج 3) (4).

وأما البنية غير السلسلية فبنية مقيدة لانها تنتج في اللغة عن عملية تحويل داخلي (Transformation interne) تبنى المفردة بمقتضاه بناء غير سلسلي تكون الزيادة (Affixation)

(3) تنظر أمثلة معبّرة من اللغة الانغليزية في : S. Pinker : The Language instinct, pp. 129-130.

(4) ليس نادراً في الفرنسية أن نجد قاعدة :

س← ج 1 ← ج 2 ← ج 3 ← ج 4 ،

ومثالها :

س :	-stit-
ج 1 :	Constitution
ج 2 :	Constitutionnnel
ج 3 :	Anticonstitutionnnel
ج 4 :	Anticonstitutionnellement

فيه مخضعة لنظام دقيق، وذلك بأن تزاد في مرحلة أولى إلى الجذر (Racine) - وهو مركّب صوتي صامتي - الصوائت فيتولّد الجذع الأول، ثم تتولد عن الجذع الاول جذوع أخرى تولدا غير سلسلي بزيادة السوابق والدواخل (Infixes) واللواحق. فإن الزوائد التي تدخل على البنية الاصلية ليست حلقات في سلسلة تضاف إلى المفردة إضافة غير مقيدة في أولها وفي وسطها وفي آخرها، بل هي زوائد معلومة ذات مواضع معلومة في البنية.
وإذا نظرنا في العربية مثلا وجدنا التسلسل لا يتجاوز الحلقات الثلاث (5)، ومثاله :

(1) أ : √ق ط ع
ج 1 : قَطَعَ
ج 2 : قَاطَعَ
ج 3 : تَقَاطَعَ

(2) أ : √ر ف ع
ج 1 : رَفَعَ
ج 2 : رَفَّعَ
ج 3 : تَرَفَّعَ

ويلاحظ أن هذا النموذج قابل لأن تطبق عليه قاعدة :

أ ← ج 1← ج 2 ← ج 3،

حيث ترمز (أ) إلى الجذر، و(ج1) إلى الجذع الأول، و(ج2) إلى الجذع الثاني، و (ج3) إلى الجذع الثالث. على أن (ج1) في المثالين (1) و (2) يعد «أصلا جذعيا» لأنه منطلق الاشتقاق السلسلي المحدود الذي رأينا. وهو حلقة وسط بين الجذر و(ج2). ولا يخرج عن القاعدة التي ذكرنا في العربية الرباعيّ المولد صوتيا بالإقحام (أي بزيادة صامت

---

(5) من الخطإ في نظرنا اعتبار جملة مثل «سَيَرَاهُمُ» أو مثل «فَسَيَكْفِيكَهُمُ» كلمةً واحدة متكوّنة تكوّنا سلسليا، فإن اعتبارها كذلك يدلّ على خلط بين الأدوات - وهي وحدات معجمية- والزوائد التصريفية، ثم إن وجود الزوائد التصريفيّة يخرج المفردة من حيّز الصرف الاشتقاقي إلى حيّز التصريف، والأول من مكوّنات النظرية المعجمية والثاني من مكونات النظريّة النحوية. ينظر نقدنا لمثل هذا الخطإ في : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 43 - 44.

إلى أول الثلاثي أو إلى وسطه أو إلى آخره)، والصيغ المشتقة منه (6).

وإذن فإن الصّرفميّة هي البحث في تكوّن الوحدة المعجمية الصرفميّ. وهذا التكوّن لا تختص به اللغات ذات البنى السلسلية بل هو مشترك بينها وبين اللغات ذات البنى غير السلسلية لأن للمفردة فيها جميعا قابلية التكون من عنصر واحد صرفميّ أو أكثر. على أن عدد العناصر مقيد في اللغات ذات البنى غير السلسلية وغير مقيد في اللغات ذات البنى السلسلية، وخاصة في لغة العلوم التي تكثر فيها المولدات (Néologismes) المصطلحية (7)، وهي مولدات لا تراعي فيها جمالية اللغة بقدر ما تراعي تأدية المصطلح المولد للمفهوم الذي يراد التعبير عنه. وخاصيّتا التقييد وعدم التقييد في البنية مهمتان جدا في التفريق بين الفرع الذي رأينا، أي الصرفمية، والفرع الثاني الذي سنذكر أي «الصيغمية».

(6) مثـالـــه من الإقحام البدئيّ (Prothèse) :

أ : √ د ج ح

ج 1 : دَجَحَ [+ مال، في الفصحى]،

ج 2 : دَرْجَحَ [+ رَجَحَهُ بالأرجوحة، في عربية نغزاوة]،

ج 3 : ادَّرْجَحَ (= تَدَرْجَحَ) [+ تمايل وترجّح بالأرجوحة في عربية نغزاوة].

ومثال الإقحام الوسطي (Epenthèse) :

أ : √ ب ث ق

ج 1 : بَثَقَ [+ جرى الماء بقوة]،

ج 2 : بَعْثَقَ [+ خرج الماء من جابية أو حوض]،

ج 3 : تَبَعْثَقَ [+ فاض الماء من ناحية منكسرة في الحوض].

ومثـــــال الإقحام الأخري (Paragoge) :

أ : √ ش م ع ،

ج 1 : شَمَعَ [+ تفرّق] ،

ج 2 : شَمْعَلَ [+ تفرّق]،

ج 3 : تَشَمْعَلَ [+ تفرّق].

ولا يخرج عن هذه القاعدة الرباعي المولد من المضعف، ومثاله :

أ : √ ك ب ب،

ج 1 : كَـبَّ،

ج 2 : كَبْكَبَ ،

ج 3 : تَكَبْكَـــب

(7) يراجع التعليق (3)

3 - في الصيغمية :

ومصطلح «الصيغمية» مشتق من «الصيغم»، وهو الوحدة المعجمية - أي المفردة - من حيث هي وحدة شكلية صرف. فالصيغمية كما نتصورها إذن هي البحث في الوحدة المعجمية من حيث هي شكل صرفي محض أي من حيث هي صيغة صرفية مقيسة على نمط صيغي معلوم. ذلك أن خاصية التقييد في تكوّن البنية الصرفمي في اللغات ذات البنى غير السلسلية تُخْضِعُ بنية المفردة لنمط صيغي تندرج فيه وتنضوي تحته باعتبارها عنصرا من العناصر المتماثلة المكونة لجدول (Paradigme) من الجداول، فهي إذن صيغة منمّطة أو مقيّسة لأنها مَقِيسة على نمط معين من أنماط الصيغ، وهذا النمط هو الذي يسمى في العربية «الوزن»، وهو صيغة نظرية تقاس عليها النماذج القابلة لأن تتبعها تبعية النموذج للجدول الشكلي الذي يشتمل عليه. والنموذج المندرج تحت نمط صيغي ما هو الذي نسميه «صيغما»، ولا يهمنا من البنية فيه تكونها الصرفمي، بل يهمنا القالب أو الشكل الصرف الذي يكون لها. ولذلك فإن الصيغم غير الصّرفم، لأن الصّرفم عنصر بسيط قد يكون صيغما، أما الصيغم فقد يكون متكوّنا من عنصر بسيط - أي من صرفم واحد- وقد يكون متكونا من عنصرين، وقد تتعدّد عناصره بحسب ما تسمح به قواعد الزيادة في اللغة. فقد يكون الصيغم إذن بسيطا (ب) وقد يكون مركبا (ر) وقد يكون معقدا(ع)، بحسب عدد العناصر الصرفية التي تشترك في تكوين شكل المفردة الصيغي.

فليس الصيغم إذن هو الصّرفم بل هو الوحدة الصيغية النمطية (Unité formelle type). وهذا يعني أن الصرفم يكون جزءا من الصيغم لكن الصيغم لا يكون جزءا من الصرفم لأن الصيغم أعمّ من الصرفم. والتحليل الصرفمي للوحدات المعجمية الثلاث «كَتَبَ» و«استَكْتَبَ» و«مُستَكْتِبٌ» في العربية يظهر:

أن الأولى بسيطة التكوين لأنها جذع بسيط مفرد قد أنتجته قاعدة :

أ + صو = ج (ب)،

حيث ترمز (أ) إلى الجذر، و(صو) إلى الصوائت، و(ج(ب)) إلى الجذع البسيط؛

وأن الثانية مركبة - أي ثنائية التكوين - لأنها جذع بسيط مفرد قد أضيفت إليه سابقة صرفية (Préfixe dérivationnel) هي [استـ]، فقد أنتجت هذا الجذع إذن قاعدة :

ج(ب) + س (ص) = ج(ر)،

حيث ترمز (ج(ب)) إلى الجذع البسيط [كتب]، و(س(ص)) إلى السابقة الصرفية [ ] ، و(ج(ر)) إلى الجذع المركب ؛

وأن الثالثة معقدة التكوين لأنها جذع بسيط مفرد قد إضيفت إليه سابقتان صرفيتان هما [استـ] و[م]، أو هو جذع مركب قد أضيفت إليه سابقة صرفية ثانية هي [م]، ولذلك فإن هذا الجذع - «مُستَكتِبٌ» - يعدّ إما ناتجا عن قاعدة :

ج (ب) + س (ص) 1 + س (ص) 2 = ج (ع)،

حيث ترمز (ج(ب)) إلى الجذع البسيط [كتب]، و(س(ص)1) إلى السابقة الصرفية الأولى [استـ]، و(س(ص)2) إلى السابقة الصرفية الثانية [م]، و(ج(ع)) إلى الجذع المعقد الحاصل، وإما ناتجا عن قاعدة :

ج (ر) + س (ص) = ج (ع)،

حيث ترمز (ج(ر)) الى الجذع المركب [استكتب]، و (س(ص)) إلى السابقة الصرفية [م]، و(ج(ع)) إلى الجذع المعقد [مُستَكتِبٌ].

وإذن فإن التحليل الصرفي للوحدة المعجمية يظهرها جذعا مفردا بسيط التكوين، أو مُركّبه أو مُعقده. على أن خاصيات البساطة والتركيب والتعقيد يظهرها في الوحدة المعجمية مستوى ثان هو تكونها من أكثر من جذع واحد. ذلك أن الوحدة المعجمية الواحدة تكون بسيطة إذا كوّنها جذع مفرد واحد،ومثالها «كَتَبَ» و «اسْتَكْتَبَ» و«مُستَكتِبٌ» ؛ وتكون مركبة إذا كوّنها جذعان مفردان، ومثالها «شيبُ العجُوز» - وهو اسم نبات - و«الجُوعُ البقَرِي» وهو اسم مرض ؛ وتكون معقدة إذا كوّنتها ثلاثة جذوع مفردة أو أكثر، ومثالها «ذُهَانٌ انفعالي دَوْرِي» - وهو اسم مرض - و«ذُو الثّلاث ورَقات»، وهو اسم نبات. ويلاحظ إذن أن الخاصيات الصّرفميّة في الجذع غير الخاصيات الصرّفميّة في الوحدة لمعجمية، لأن الجذع الواحد يتكون من عنصر صرفي واحد أو أكثر، والوحدة المعجمية الواحدة تتكون من جذع مفرد واحد أو أكثر.

وأمّا التحليل الصيغمي للجذوع المفردة الثلاثة التي ذكرنا - أي [كَتَبَ] و[اسْتَكْتَبَ] و[مُستَكتِبٌ]- فيظهر لنا ثلاث صيغ -أو أشكال صيغية- تنتمي إلى ثلاثة أنماط صيغية مختلفة. فإن شكل [كَتَبَ] الصيغي شبيه بأشكال جذوع أخرى مثل [غَفَرَ]

و[خَلَصَ] و [نَتَجَ]، وهذه الاشكال المتماثلة تكوّن مجتمعة نمطا صيغيا يوحّد بينها في جدول صيغي واحد هو «فَعَلَ»، وشكل [اسْتَكْتَبَ] الصيغي شبيه بأشكال جذوع أخرى مثل [اسْتَغْفَرَ] و[اسْتَخْلَصَ] و[اسْتَنْتَجَ]، وهذه أيضا أشكال متماثلة تكوّن مجتمعة نمطا صيغيا يوحد بينها في جدول صيغي واحد هو «اسْتَفْعَلَ»، وشكل [مُسْتَكْتَبٌ] الصيغي شبيه كذلك بأشكال جذوع أخرى مثل [مُسْتَغْفِرٌ] و [مُسْتَخْلِصٌ] و [مُسْتَنْتِجٌ]، وهذه كذلك أشكال متماثلة تكوّن مجتمعة نمطا صيغيا يوحد بينها في جدول واحد هو «مُسْتَفْعِلٌ». وإذن فإن «فَعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ» و«مُسْتَفْعِلٌ» أشكال نمطية تمثل أنماطا صيغية لما ينقاس عليها من أشكال الجذوع الصرفيّة، وهي صياغم، وليست صرافم (8).

ويلاحظ إذن أن الصرافم غير الصياغم، ولذلك فإنّه لا يجوز لنا أن نترجم الصيغم بـ «Morphème» لأن هذا يقابل «الصرفم»(9). ولم نجد للصيغم مقابلا في الفرنسية ولا في الانغليزية، وليس هو موافقا لمصطلح «Morphophoneme» (أو Morphoneme) الانغليزي لأن مفهوم هذا هو «الوحدة الصوتية الصرفيّة»، كما أن مصطلح «Morphophonology» (أو Morphonolgy) ليس موافقا للصيغمية لأن المصطلح الانغليزي يعني البحث في القواعد التي تفسّر التكوّن الفنولوجي للعناصر الصرفية والتصريفية، أو البحث في الظواهر الصرفية والتصريفية الناتجة عن عوامل فنولوجية، ومن أمثلته (1) تفسير اللواحق التصريفية الدالّة على الجمع في الانغليزية- وهي [s] في مثل «books» و[z] في مثل «glasses» و[Iz] في مثل «fishes» - تفسيراً فنولوجيا بأن يشار إلى أن [z] قد عوّضت [s] في المثال الثاني بسبب التماثل (Assimilation)، وأن وجود [I] في

(8) إلا إذا استعمل النمط الصيغي نفسُه للدلالة على المعنى المعجميّ الذي يَقْتَرِنُ به إذا أريد له أن يكون وحدة معجمية. ومن أمثلته :

فَاعِلٌ : عَامِلٌ، قَـادِرٌ،
مُفْتَعَلٌ : مُخْتَلَقٌ، مزوّر،
انْفِعَالٌ : تَأثّر،
تَفَاعُلٌ : تبادُلُ التأثّر،
تَفْعِيلٌ : تقوية، تنشيط.

(9) قد ذهب البعض إلى ترجمة «Morphème» بصيغَم -ينظر : رمزي بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 316، وقد اقترح هو له مصطلح «مورفيم».

[lz] في المثال الثالث ناتج عن إقحام (Intrusion) أحدثته مجاورة [z] لأحد أصوات الصفير أو الشأشأة (10)؛ (2) تفسير ظاهرة الإقحام الصامتي في العربية - مثل إقحام الراء في «فَقَّعَ» لتصبح «فَرْقَع» أو النون في «قُبُّرَة» لتصبح «قُنْبُرَة» او العين في «بَثَقَ» لتصبح «بعثَقَ» «أو السين في «خَلَبَ» لتصبح «خَلْبَسَ» - تفسيراً فنولوجيا بأن يشار إلى أن إقحام الصوامت المذكورة إنما حدث بسبب التباين الصامتي في المثالين الأول والثاني والتباين الصائتي في المثالين الثالث والرابع (11). وهذه المظاهر التي ذكرنا جميعا بعيدة عن «الصيغمية» بالمفهوم الذي قصدنا.

وقد كنّا اقترحنا للصيغم في بحث لنا سابق (12) مقابلا فرنسيّا هو «Formème» (وبالانغليزية «Formeme») أي الوحدة الشكلية أو الصيغية «Unité formelle» في مقابل الوحدة الصرفية البنيوية التي يُعبَّرُ عنها بالصّرفم (Morphème). ونُريد في هذا البحث أنْ نراجع التّسمية فندقّقها ونعدّ لها، فنطلقَ على الصيغة ذاتها - باعتبارها نمَطًا يقَاسُ عليه ويَنتمي إليه عدد مهمّ من الوحدات المعجميّة - اسم «Morphoma»، وقد اقترَضناه من اليُونَانية «Morphôma» ومَعنَاهُ «الشكل» (Forme) و «الصّورة» (Figure)، ونطلقَ على الوحدة الصيغيّة أو «الصّيغم» مصطلحَ «Morphomème» (وبالإنغليزيّة «Morphomeme»).

4 - الصيغميّة والمعجم :

الصيغمية إذن هي المبحث الصرفيّ الذي ينبني على الصياغم، أي على الوحدات الصيغية التي تمثل أنماطا نظرية. وهذه الوحدات الصيغية -مثل الوحدات الصرفية البنيوية أي الصرافم- مندرجة في علم المعجم ومنتمية إلى النظرية المعجمية لأنها متّصلة بنظرية

---

(10) ينظر : H.A. Gleason : Introduction à la linguistique, pp. 70-71 ; J. Lyons : Linguistique générale, pp. 142-144. وقد عدّ غليسن التغييرات الفنولوجية الناتجة عن التماثل والتباين مظاهر مرفوفنولوجية؛ وينظر أيضا J. Lerot : Précis de linguistique générale, pp : 230-233.

(11) التباين الصائتي هو فكّ تتابع الحركات وخاصة إذا تماثلت بإدخال صامت ساكن في بنية المفردة، سواء في أوّلها أو في وسطها أو في آخرها، وهذا الادخال هو الاقحام، فهو إذن يكون بدئيّا، ويكون وسطيّا، ويكون آخريا، وقد سبقت أمثلة منه في التعليق (6).

(12) ينظر كتابنا مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 100 - 107 (تع 1).

المفردات التي تكوّن نظريّة المعجم. فإنّ نظرية المعجم قائمة على نظرية المفردات، وكلّ ما ينتمي إلى نظرية المفردات منتم إلى نظرية المعجم (13).

ونريد أن نهتم في الصفحات التالية بمسألتين تنزّلان الصيغمية في علم المعجم :

4 - 1 . المسألة الاولى نسميها «الخاصية التمييزية» أي الخاصية التي تكون للصياغم في التمييز بين الوحدات المعجمية، وهذه الخاصية تدرج الصياغم في نظام العلاقات الاختلافية في المعجم، وهذه العلاقات حسب ما نرى أربع، هي التي تظهر ما للوحدات المعجمية من خصائص ذاتية (Propriétés intrinsèques) تختص بها. فإن لكل وحدة معجمية خصيصة واحدة على الاقل تختص بها ولا يشاركها فيها غيرها من الوحدات، والعلاقات المعجمية الاختلافية الاربع هي :

(1) العلاقات المقولية (Relations catégorielles) أي بحسب انتماء المفردة المقولي (Appartenance catégorielle). فإن المفردة لا بد أن تنتمي إلى إحدى المقولات المعجمية، وهي خمس : الاسم، والفعل، والصفة، والظرف، والأداة (ونحن ندرج في مقولة الصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وصيغ المبالغة، والنّسبَة، وندرج في مقولة الاداة الحرْفَ واسم الاشارة واسم الموصول والضمير)؛

(2) علاقات فنيمية صوتميّة (Relations phonémiques) أي بحسب الفروق الصوتمية بين تأليفات الوحدات المعجمية الصوتية ؛

(3) علاقات صرفية اشتقاقية (Relations morphologiques dérivationnelles) أي بحسب الفروق في الابنية ؛

(4) علاقات دلالية (Relations sémantiques) أي بحسب الفروق في الدلالة.

وبالنظر في نظام هذه العلاقات في المعجم العربي نتبين أن المفردات تتعالق فيما بينها على الصورة التالية (حيث نرمز(ق) إلى الانتماء المقولي ؛ و(ت) إلى التأليف الصوتي ؛ و(ب) إلى البنية الصرفية، و(د) إلى الدلالة. ويشار بـ(-) إلى اشتراك المفردة مع غيرها في الخصيصة، وبـ (+) إلى انفرادها بها) :

(13) ينظر الفصل الثاني من كتابنا مقدمة لنظرية المعجم، وكذلك: J-C. Milner : Introduction à une science du langage. pp. 315-356.

(1) [-ق،-ب]، [+ت، +د] (14)،

(2) [-ت،-ب] ، [+ق،+د]، (15)،

(3) [-ق،-د]، [+ت،+ب]، (16)،

(4) [-ق،-ت،-ب]، [+د] (17)،

(5) [-ق،-ب،-د] ، [+ت] (18)،

ويلاحظ من الحالات المقارنية الخمس المذكورة أن الوحدة المعجميّة ترد متعالقة مع غيرها تعالقا اختلافيا في البنية الصرفية (في النموذج الثالث)، وهذه العلاقة الصرفية الاشتقاقية تكون بحسب ما يكون للبنية من صيغة. فإن صيغة المفردة تكون وحدة شكلية ذات قيمة تمييزية لانها تنتظم في جداول صيغية تؤلفها أنماط تتمايز فيما بينها، وهذه الأنماط غير التأليفات الصوتية (Formes phonologiques) وإن كان التأليف الصوتي الواحد يطابق البنية الصرفية التي تنبني عليها الوحدة المعجمية. ذلك أن الصوامت والصوائت التي تكوّن التأليف الصوتي في المفردة هي التي تتحكم في إلحاقها بوزن ما من الاوزان الصرفية، أي

(14) ومثاله :

(أ) قَادِرٌ [+ / قَادِرُنْ / ، + مستطيع]،

(ب) قَاصِرٌ [+ / قَاصِرُنْ / ، + غير مستطيع].

(15) ومثاله :

(أ) نَامُوسٌ [+ اسم، + القانون والشريعة]،

(ب) نَامُوسٌ [+ صفة، + البعوض].

والناموس الأولى مقترضة من اليونانية «Nômos».

(16) ومثاله :

(أ) زَوَانٌ [+ / زَوَانُنْ /، + فَعَالٌ]،

(ب) شَيْلَمٌ [+ / شَيْلَمُنْ / ، + فَيْعَلٌ].

(17) ومثاله :

(أ) صَكٌّ [+ الدفع بشدة]،

(ب) صَكٌّ [+ وثيقة بمال أو نحوه].

والأولى مصدر «صَكَّ»، والثانية أعجمية مقترضة.

(18) ومثاله :

(أ) جَشِيشٌ [+ / جَشِيشُنْ /]،

(ب) دَشِيشٌ [+ / دَشِيشُنْ /].

ودالُ الثانية مبدلة من جيم الأولى.

بأحد الانماط الصيغيّة، فيكون لها صيغم ما. فإنّ [بَحْرٌ] تنتمي إلى النمط الصيغيّ [فَعْلٌ] لأنّ لها التأليف الصوتي / بَحْرُنْ /، و[سَرِيعٌ] تنتمي إلى النمط الصيغي [فَعِيلٌ] لأن لها التأليف الصوتي / سَرِيعُنْ /.

على أن للتأليف الصوتي خاصيّة تمييزيّة مطلقة في المفردة لأن لكلّ مفردة تأليفا صوتيّا خاصّا بها يجعلها تختلف عن غيرها من المفردات، ولا يمكن للمفردة أن تطابق مفردة أخرى في تأليفها الصوتيّ إلا في حالات التجانس اللفظيّ (Homonymie) التام، مثل التجانس بين [نَامُوسٌ] ←/ نَامُوسُنْ / وهو «البعُوض» [+صفة]، و [نَامُوسٌ] ← /نَامُوسُنْ / وهو «القانون والشريعة» [(+ اسم، من اليونانية «Nômos»]، أو في حالات الاشتراك (Polysémie)، مثل اشتراك [خُرْصٌ] ←/ خُرْصُنْ / وهو «الحلقة من الذهب أو الفضة» [+ اسم، من اليونانية «Khrusos»]، و[خُرْصٌ] ←/ خُرْصُنْ / وهو «جريدة النخل» [+ اسم]. (19). أمّا البنية الصرفية فليست ذات خاصية تمييزية في كلّ المفردات. فليس لكلّ مفردة إذن بنية صرفية تختلف بها عن غيرها من المفردات لأن البنية الصرفية الواحدة لا تستقل بذاتها بل تنتمي إلى جدول يمثل نمطها الصيغي، ولذلك فإن/ بَارِقُنْ / و/سَارِقُنْ / تختلفان من حيث تأليفهما الصوتي لأن / ب/ في الأولى تختلف عن /س/ في الثانية، لكن [بَارِقٌ] و [سَارِقٌ] لا تختلفان من حيث البنية الصرفية لأنهما تنتميان معا إلى النمط الصيغي [فَاعِلٌ].

على أن ذلك لا يعني أن المفردات لا تتمايز فيما بينها صرفيّا، والتمايز الذي يوجد بينها تمايز صيغمي، والعلاقات الاختلافية التي تكون بحسب الصيغ أو القوالب التي تكون للأبنية تكون (1) إما علاقات بين أجزاء المقولة المعجمية الواحدة، و(2) إما علاقات بين أبنية أجزاء المقولات المختلفة.

والعلاقات التي تكون بين أجزاء المقولة الواحدة هي علاقات بين أنماط صيغية تنتمي إلى مقولة واحدة. فإن أجزاء المقولة الواحدة تشتمل على العناصر المعجمية، وهي

(19) اعتمدنا في التفريق بين التجانس والاشتراك في المفردات الانتماءَ المقولي، فإنّ المفردتين المتجانستين تكونان من مقولتين مختلفتين، ومثالها نَامُوسٌ» [+ صفة] و «نَامُوسٌ» [+ اسم] . أمّا المفردتان المشتركتان فتكونان من مقولة معجمية واحدة، ومثالها «خُرْصٌ» [+ اسم، + الحلقة من الذهب أو الفضة] و «خُرْصٌ» [+ اسم، + جريدة النخل].

المفردات. والجزء الواحد يمكن أن يتفرّع إلى جزيئات أصغر من الجزء. ويمكن أن نمثل لذلك بمقولة الصفة. فإنّ أجزاءها هي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل والنسبة. وجزيئات اسم الفاعل هي «فَاعِلٌ» و«مُفْعِلٌ» و«مُفْتَعِلٌ» و«مُسْتَفْعِلٌ»، الخ. وما هو على وزن «فَاعِلٌ» في العربية يمثل عنصرا من عناصر الجزيء، وعنصر الجزيء يعد أيضا عنصرا من الجزء ذاته. وإذن فإن هذا النوع الأول من العلاقات يظهر بين مجموعات العناصر المنتمية إلى جزء من أجزاء مقولة معجمية ما، ومثالها من مقولة الصفة العلاقة بين :

(1) كَاتِبٌ ← فاعِلٌ،
(2) مُكَتِّبٌ ← مفَعِّلٌ ،
(3) مُكَاتِبٌ ← مُفَاعِلٌ،
(4) مُكْتَتِبٌ ← مُفْتَعِلٌ،
(5) مُسْتَكْتِبٌ ← مُسْتَفْعِلٌ.

فإن [كَاتِبٌ] وكلّ ما انتمى إلى النمط الصيغي [فَاعِلٌ] مخالف لبقية العناصر المنتمية الى بقية الأنماط الصيغيّة المذكورة. على أن هذا النوع من العلاقات يقع أيضا - وهو الأظهر- بين أجزاء المقولة الواحدة، ومثالها من مقولة الاسم :

(1) كَتَابٌ ← فعَالٌ،
(2) كَتَابَةٌ ← فعَالَةٌ،
(3) مَكْتَبٌ ← مَفْعَلٌ،
(4) كَتْبَةٌ ← فعْلَةٌ،
(5) مَكْتَبَةٌ ← مَفْعَلَةٌ.

والنوع الثاني من العلاقات تمثله علاقات بين مجموعات من العناصر أي أنماط صيغية لها انتماءات مقولية مختلفة، ومثالها العلاقة بين :

(1) حَسَبَ [+ فَعَلَ] ← فعل،
(2) حسَابٌ [+ فعَالٌ] ← اسم،
(3) حَاسُوبٌ [+ فاعُولٌ]← صفة،
(4) حَسْبُ [+ فَعْلُ] ← أداة (اسم فعل).

والنماذج التي ذكرناها من النوعين إذن وحدات صيغية متمايزة لاختلاف الأنماط التي تنتمي إليها، وهذا الاختلاف مهمّ في إكساب الوحدات المعجمية خصيصةَ التفرد في المعجم.

4 - 2. والمسألة الثانية هي مسألة الوصل بين الصيغم والدلالة، أي ارتباط بنية المفردة بدلالتها، أو دلالة شكل المفردة على معناها. وهذه المسألة تندرج أيضا في مبحث العلاقات في المعجم. وليست هي علاقات اختلافيّة مثل العلاقات التي رأيناها في (4 - 1) بل هي علاقات ائتلافيّة، وهذا النوع من العلاقات نسمّيه «العلاقات الشكليةَ الدلالية» أي إنها علاقات تتبيّن من التأليف بين دوالّ الأدلّة ومداليلها. فإن الأبنية من حيث هي صياغم تنبىء بالدلالة العامة التي تفيدها المفردات المصوغة عليها، وهي في الحقيقة دلالات مرتبطة في الأصل بالأنماط الصيغية إذ ليس النمط الصيغيّ مجرد شكل، بل هو شكل دالّ. ولذلك فإنه يمكن أن تعتمد هذه الأنماط الصيغية لتوزيع المفردات بحسبها توزيعا جدوليّا يمثل كل جدول توزيعيّ متجمّع منها حقلا شكليّا تدلّ أشكال الدوالّ المدرجة فيه على معاني المداليل المرتبطة بها.

ومن أمثلة ذلك في العربية من مقولة الاسم :

(1) ما كان على وزن «فُعَال» دلّ غالبا على مرض أو على طارىء غير طبيعي، ومثاله :

سُدَادٌ ← داء يصيب الأنف فيمنع دخول الهواء،

ظُلاَعٌ ← داء يأخذ في قوائم الدابة فتظلع منه،

عُطَاشٌ ← داء يصيب الانسان والحيوان، يشرب الماء فلا يروى.

(2) ما كان على وزن «فعَالَة» دلّ غالبا على الحرفة والمهنة، ومثاله:

طِرَازَةٌ ← حرفة الطرّاز، أو المطرّز،

سِقَايَةٌ ← حرفة السقّاء،

طِبَالَةٌ ← حرفة الطبال.

(3) ما كان على وزن «فَعَلاَن» دلّ غالبا على الاضطراب والحركة، ومثاله :

مَيَدَانٌ ← تحرّك واضطراب،

مَيَلاَنٌ ← زوال عن الاستواء،
نَوَسَانٌ ← تحرّك وتذبذب.

(4) ما كان على وزن «فُعَالَة» دلّ غالبا على بقيّة الشيء، ومثاله:
طُفَافَةٌ ← شيء يسير يبقى في الإناء ونحوه،
قُطَافَةٌ ← ما يسقط من الثمر إذا قطف،
نُحَاتَةٌ ← ما نُحتَ من أطراف الخشبة ونحوها.

وهذا الارتباط بين الصيغم ودلالة المفردة يسوّغ أن تولّد مفردات جديدة مقيسة على أنماط صيغية موجودة من حيث البنية أو الشكل ومن حيث الدلالة. فإن من الجائز أن نقول:

قلاَمَةٌ ← حرفة صانع الأقلام،
زَمَارَةٌ ← حرفة الزّامر،
حَبَارَةٌ ← بقيّة الحِبْر في الدواة،
حُلاَقَةٌ ← ما يتناثر من الشعر عند حلاقته.

وقد سارت المجامع اللغوية عندنا على مثل هذا، فولّدت مصطلحات كثيرة مقيسة على أنماط صيغية حاملة لمعاني المفردات المرتبطة بها.

ونستنتج من الأمثلة المتقدمة أن المعنى لا يسند إلى المفردة اعتباطا بل إن المفردة ترتبط بها دلالة يتحكّم في إسنادها إليها شكلها الصيغي، وإذن فلا يصح أن تصاغ أي مفردة للتعبير عن أي معنى، بل تدلّ المفردات على المعاني التي تتواضع الجماعة اللغوية على أن تسندها إلى الاشكال المرتبطة بها. ولذلك فإنه يجوز لنا أن نولّد «قلاَمَة» لتسمية حرفة صانع الاقلام، و«حُلاَقَةٌ» لما يتناثر من الشعر عند حلقه، لكن لا يجوز لنا أن نسمّي حرفة الجزار «جُزَارَةٌ»، وما يبقى من الشيء بعد نخله «نِخَالَةٌ»، فلو فعلنا ذلك لخرجنا عن نظام اللغة.

وهذا البعد النظريّ مهمّ جدّاً من حيث العلاقة بين الصيغمية والمعجم لأنّه ينفي عن المفردات في تكوّنها من دالّ ومدلول خاصيّة الاعتباط. فإن شكل الدليل مظهر لمدلوله ومعبّر عنه. وإذَنْ فإن مدلول المفردة قابل للتبيّن من شكلها أي من الدالّ، وهو هنا

صيغم. وهذه خاصيّة توفرها اللغات ذات البنى المقيّدة مثل اللغات السّاميّة. على أن البحث الآن جار لإثباته بالتطبيق على اللغات ذات البنى السلسلية مثل اللغة الفرنسية. ونعلم أن اللسانية الفرنسية دنيال كوربن (Danielle Corbin) تشرف في جامعة ليل على فريق بَحث يهتَمّ بهذه القضية، وهم بصدد تحليل ما يسمّونه «النظرية الوصلية» (Théorie associative)، وهي نظرية تصل معنى المفردة بشكلها (20). وهذه النظرية يمكن إثبات صحتها كما يُلاَحَظُ بالاعتماد على العربية باعتبارها لغة ساميّة، ذات بنية صرفية مقيدة تحدّدها أنماط صيغية ذات دلالات عامّة مرتبطة بها.

5 - خـــاتمة :

قد حاولنا في هذا البحث الحديث عن خاصيّة في اللغة العربية - من حيث هي لغة ساميّة- رأينا فيها ظاهرةً جديدة في الدرس اللساني الحديث، هي المبحث الذي سميناه «الصيغمية». وقد حلّلنا الفرق بينها وبين الصّرفميّة وبينا أنها خاصيّة في اللغات ذات البنى غير السلسلية التي تخضع البنية الصرفية فيها لقيود صارمة. أما الصّرفميّة فمَبْحث مشترك بين اللغات ذات البنى السلسلية واللغات ذات البنى غير السلسلية. وقد أفادنا التطبيق على العربية - باعتبارها لغة ساميّة- في إثبات أمرين مهمين بالنسبة إلى نظرية المعجم :

الأوّل هو دور الصياغم في قيام العلاقات الاختلافية في المعجم، والعلاقات الاختلافية مهمّة جدا لإثبات خاصّية النظام في المعجم لأن الاختلاف لا يوجد إلاّ بين عناصرَ تُكَوِّنُ مجتمعةً بنية (Structure) عامة.

والثاني هو دور الصّياغم في قيام العلاقات الائتلافية في المعجم، وهي علاقات مهمة جدا لنفي خاصية الاعتباط «العُرْفي» عن الدليل اللغوي : فهي علاقات بين أشكال المفردات ومعانيها. وليست المفردة حسب البحث الصيغمي إذن مجرد «كلمة صامتة» قد أسند إليها معنًى إسنادًا اعتباطيا بل هي عنصر منتم إلى جدول (Paradigme) صيغي معين، وينبئ شكله عن المعنى الذي يقترن به.

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بمنوبة - جامعة تونس الأولى

(20) ينظر : D. Corbin : Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique, pp. 11-511.
وقد خصصت مع فريقها لهذه المسألة العدد 10 (1991) من مجلة Lexique التي تشرف عليها في جامعة ليل (Lille) الفرنسيّة.

مراجع البحث :

1 - العربية :

- ابن مراد، ابراهيم : مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.
- بعلبكي، رمزي : معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت ، 1990.

2 - الاجنبية :

Anderson, Stephen R : Morphological theory, in : Fr. Newmeyer (ed.) : *Linguistics : The Cambridge Survey.* Cambridge University Press. Cambridge, 1988 (4 Vols), I, pp. 146-191.

— *A- Morphous morphology.* Cambridge University Press, Cambridge, 1992.

Corbin, Danielle : *Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique.* Presses Universitaires de Lille, Lille, 1987 (2 vols).

Gleason, Henry-Allen : *Inroduction à la linguistique*, trad. fr. par Fr. Dubois-Charlier. Larousse, Paris, 1969.

Lerot, Jacques : *Précis de linguistique générale.* Les Editions de Minuit, Paris, 1993.

Lyons, John, : *Linguistique générale. Introduction à la linguistique théorique*, trad. fr. par Fr. Dubois-Charlier et D. Robinson. Larousse, Paris, 1970.

Milner, Jean - Claude : *Introduction à une science du langage.* Seuil, Paris. 1989.

Pinker, Steven : *The Language Instinct.* Harper Perennial, New York, 1995.